

حركة مجتمع السلم



# مبادرة التوافق الوطني

٠٥٥٤٣٠ ٤ ٧٤٠٧٠ ٠٢٣١١٠٧



سبتمبر 2018

حركة مجتمع السلم  
[www.hmsalgeria.net](http://www.hmsalgeria.net)

مبادرة  
التوافق الوطني

سبتمبر 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

تمثل الاستحقاقات الانتخابية فرصة للتنافس على خدمة الأوطان في الأوضاع العادية، ولا يمكن الحديث عن التوافقات لتشكيل الحكومات إلا بعد الانتخابات حيث تتنادى الأحزاب إلى إبرام تحالفات على أساس الرجال والبرامج لتشكيل حكومات تتمتع بأغلبية برلمانية يكون واجبها تطوير وتنمية البلد على مختلف الأصعدة في إطار عهدة انتخابية تنتهي بانتخابات أخرى يحاسب فيها المواطن الحزب أو الأحزاب الحاكمة فيجدد فيها الثقة إن حققت النجاح أو يستبدلها بأحزاب المعارضة التي تعرض بدائل أفضل، وهكذا يكون التداول على السلطة سلميا وسلسا تتحقق من خلاله المصلحة العامة التي ينتفع بها الجميع وطنا وموطنا. غير أنه حينما تتميز الحياة السياسية بالعجز عن تنظيم انتخابات ذات مصداقية تتوفر على الحد الكافي من الضمانات السياسية والقانونية التي تجعلها فرصة ديمقراطية يعبر فيها الشعب عن خياراته وطموحاته وتشكل حالة رضا عام، أو يكون البلد في أزمة يعسر الخروج منها وتعجز الأحزاب الحاكمة على إيجاد حلول جذرية ودائمة، أو إذا كان ثمة استشراق لوقوع أزمات لا يمكن مجابتهها إلا بجهة وطنية عريضة تتنادى مختلف القوى الوطنية إلى الحوار وتحقيق التوافق وتحمل المسؤولية معا إلى غاية تجاوز الأزمة القائمة أو المتوقعة.

واعتبارا لكل ذلك، وانطلاقا من مشروعها الوطني ومساهماتها الدائمة في حل مشاكل البلد، وتجاربها السابقة في تقديم المبادرات السياسية، وقناعتها العميقة في إمكانات القوى الوطنية الجزائرية في القدرة على إدارة حوار جزائري جامع وجاد للخروج من المأزق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي، تقدم حركة مجتمع السلم هذه المبادرة الموسومة: "مبادرة التوافق الوطني".

## معاور المبادرة:

- أولا- مبررات "مبادرة التوافق الوطني".
- ثانيا- المبادئ والضوابط الحاكمة في مبادرة التوافق الوطني.
- ثالثا- العناصر الإيجابية المتاحة لنجاح التوافق الوطني.
- رابعا- أطراف التوافق الوطني.
- خامسا- فكرة التوافق الوطني.
- سادسا- عناصر التوافق الوطني.
- سابعا- مراحل الوصول إلى التوافق الوطني

## أولا - مبررات "مبادرة التوافق الوطني".

جاءت هذه المبادرة لتوفر بيئة مناسبة وظروفا مواتية لخروج البلاد من الأزمات التي تمر بها والمخاطر التي تهددها في أقرب الأوقات وبأقل التكاليف ثم الانطلاق في تنمية الوطن ليكون ضمن الدول الصاعدة والناهضة في مختلف المجالات. وباعتبار أن الأزمة تجذرت وتعمقت وهي توشك أن تنتقل من المجال الاقتصادي الشامل إلى المجال الاجتماعي العام الذي لا يستطيع طرف سياسي واحد مواجهته ضمن محيط إقليمي ودولي خطير ارتأت حركة مجتمع السلم أن تدعو إلى التوافق الوطني للتعاون على حل تلك الأزمات التي تتمثل أسسها فيما يلي:

### الأساس الاقتصادي. ويتمثل في:

• عجز الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير البلد بما يحقق الرفاه والازدهار والتحرر من التبعية للمحروقات على أساس قيمة العمل وتنوع الإنتاج في الفلاحة والصناعة والخدمات وذلك رغم الأموال الضخمة التي تم إنفاقها والوقت الطويل الذي استغرقت به برامج الحكومات المتتالية. والعجز عن الاستفادة من تجارب الدول الصاعدة التي كانت في مستوانا اقتصاديا في السبعينيات والثمانينيات سواء في العالم الإسلامي أو على مستوى الدول التي كانت في الكتلة الاشتراكية مثلنا والتي عرف العديد منها أزمات أمنية وانفصالية وتهديدات إرهابية ودولية لا يزال بعضها متواصلا. والأسوء والأخطر من كل ذلك أن الأمر لم يصبح يتعلق بالعجز على تحقيق التطور والازدهار بل لقد أصبحنا نتجه نحو أزمة عميقة وهيكلية تهدد استقرار الوطن تدل عليها المؤشرات التي تنشرها المصالح الحكومية ذاتها ومن هذه المؤشرات:

• التوغل أكثر فأكثر في التبعية للمحروقات وعدم القدرة على تنويع الاقتصاد وبناء الحد الكافي من المؤسسات الاقتصادية الناجحة المنشئة للثروة في الصناعة والفلاحة والخدمات ( الاحتياج هو 2 مليون مؤسسة في حين أن الجزائر لا تتوفر على ربع هذا النصاب وأقل من الربع بكثير له مواصفات المؤسسة الاقتصادية المساهمة حقا في التنمية الوطنية) حيث أن أكثر من 95 % من المداخيل بالعملة الصعبة و60 % من ميزانية الدولة تعتمد على ريع المحروقات، وثلثي العمال الجزائريين تدفع أجورهم من مداخل البترول والغاز ( ومن الدلائل الأخيرة في مؤشرات قانون المالية 2019: توقعات نمو الجباية البترولية بـ 15% وتراجع الجباية العادية بـ 9% ).

• استدامة العجز برقمين من سنة إلى سنة في مختلف المؤشرات: العجز في الميزانية (10% من الناتج المحلي الخام في سنة 2019)، العجز في الميزان التجاري (ب 10,4 مليار دولار سنة 2019)، العجز في ميزان المدفوعات (-17,2 مليار دولار سنة 2019).

• تعقد أزمة المحروقات بتجاوزها أزمة الأسعار إلى أزمة في الإنتاج منذ سنة 2006 وأزمة في الاستهلاك المحلي حيث نستهلك مثلا 47% من الغاز الذي ننتجه (ومن مؤشرات ذلك أن صادرات المحروقات في حدود 33,2 مليار دولار بنمو سالب ب 1 % وفق قانون المالية 2019 رغم ارتفاع أسعار البترول).

• ضعف النمو الاقتصادي الذي لم يصل إلى 4 % في أحسن الأحوال المالية (مقدر ب 2,6 % سنة 2019) رغم التوسع اللامحدود في الإنفاق لسنوات طويلة. • غلاء المعيشة وارتفاع نسبة التضخم (5,5 في 2018 ومقدر ب 4,5 % في 2019 وهي أرقام ستكون مرشحة للارتفاع أكثر فأكثر بسبب التوسع في الإصدار النقدي عكس توقعات الحكومة، واستمرار وتوسع الطلب على السكن بسبب سوء إدارة الملف رغم الجهودات الجبارة المبذولة، ورداءة الخدمات الصحية وخدمات النقل والتكنولوجيات الحديثة وضعف المستوى التعليمي رغم الإنجازات المحققة.

• إمكانية التوقف عن القدرة على تصدير البترول سنة 2025 وعن الغاز سنة 2030 وفق خبراء الحكومة للأسباب المتعلقة بأزمة المحروقات المذكورة أعلاه، وعدم النجاح في الانتقال الطاقوي وما يتعلق بالطاقة المتجددة والفاعلية الطاقوية، والمخاطر على البيئة المتعلقة باستغلال الغاز الصخري، وقلة مردوديته حاليا وطول الفجوة الزمنية للاستفادة منه وإمكانية انهيار قيمته السوقية في حال تعميم التكنولوجيا المتعلقة به بسبب توفره بكثرة في مختلف الدول. ويضاف إلى هذا عدم التحكم في التكنولوجيا لاستغلال السيادة للثروات الأخرى، المعدنية وغيرها، التي تتمتع بها الجزائر، مما سيجعل الدولة غير قادرة على الاستمرار في تحمل أعباء الدعم والتحويلات الاجتماعية وضمان استحقاقات صندوق التقاعد في المدى القريب، وربما سيؤدي ذلك كله إلى الوقف عن التسديد.

• تراجع احتياطي الصرف من سنة إلى سنة (62 مليار دولار سنة 2019، 47,8 مليار دولار سنة 2020، و33,8 مليار دولار سنة 2021) وقد يتسارع الانهيار في حالة وقوع أزمة كبيرة في الأسعار.

• غياب الرؤية والتناقض والتخبط والخضوع للاستحقاقات السياسية في تسيير الملف الاقتصادي بما يؤجل الحلول التي تضمن احتياجات المواطنين بشكل كاف

ودائم وتحقق الرفاه للجميع إلى أن يصبح الشأن الاقتصادي خارج على السيطرة ومن أمثلة ذلك في آخر المؤشرات: التوسع في الإنفاق والتحويلات الاجتماعية لأسباب سياسية رغم التصريحات الرسمية السابقة بالعودة للصرامة في الميزانية في سنة 2019 ( نفس مستوى الإنفاق بين 2018 و 2019 مع أن النمو هو لصالح ميزانية التسيير وعلى حساب ميزانية التجهيز، استمرار التحويلات الاجتماعية في حدود 8,2 %). التوسع في الإصدار النقدي وتجاوز المقادير التي تحدث عنها وزير المالية ورئيس الحكومة أثناء عرض مشروع القانون ( صرح الوزير بأن الاحتياج في ميزانية 2019 هو 580 مليار دينار والآن تصرح الوزارة بأن ميزانية 2019 في حاجة إلى 1800 مليار دينار . وقد أصبح واضحا بأن المبلغ الإجمالي المعلن عنه في خمس سنوات الذي قدر بـ 3000 مليار دينار سيتم تجاوزه بسنة 2019 فقط بالنظر لما طبع في 2017 و 2018).

الأساس الاجتماعي وله ملامح عديدة منها ما يلي:

• انتشار ورسوخ وهيمنة ثقافة اتكال المواطنين على الدولة في كل احتياجاتهم بسبب سياسات تهدئة الجبهة الاجتماعية بالدعم والتكفل الحكومي الكامل الذي يتيح ريع المحروقات غير المتجدد بعيدا عن السياسات الراشدة التي تضمن الاحتياجات وكرامة العيش بواسطة تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية والدائمة. وهذه الحالة خطيرة على استقرار البلد حينما تعجز الدولة عن الاستمرار في سياستها الاجتماعية في ظل الأزمات الاقتصادية العميقة الحاضرة والمتوقعة. غياب الوسائط الاجتماعية الكافية والكفوة التي تسمح بامتصاص الصدمات وتأطير التوترات الاجتماعية لكي لا تتحول إلى فوضى وفتن وذلك بسبب عمليات الكسر والإضعاف لمنظمات المجتمع المدني المفيدة والفاعلة والأحزاب المناضلة التي لها القدرة على التعبئة والاتصال الجماهيري.

• تراجع الشعور بالمواطنة لدى العديد من الجزائريين بسبب الاعتداء على أصواتهم والمساس بحقوقهم في الانتخابات النزيهة وفي المنافسة الشريفة في مختلف المجالات بعيدا عن الفساد والرشوة والمحسوبية والجهوية، وقد يؤدي انهيار الشعور بالمواطنة لدى الكثيرين إلى فقدان الروح الوطنية وعدم الاستعداد للدفاع عن الوطن في زمن الأزمات الكبرى.

• تراجع القيم لدى قطاعات مؤثرة في المجتمع الجزائري بسبب الابتعاد الزمني عن الجيل النوفمبري ونقص القدوات وضعف واضطراب المنظومات التربوية والمسجدية والأسرية الكفيلة بترسيخ القيم والمحافظة عليها بما يوفر

الحصانة المجتمعية خصوصا في زمن الأزمات.  
استحالة كفاية الحلول الأمنية وفق التجارب البشرية في مواجهة التوترات  
التي يسببها الاحتقان الاجتماعي.

### الأساس السياسي: ويتمثل فيما يلي:

• حالة الغموض والريب والترقب وعدم قدرة الطبقة السياسية في مجملها  
على رسم معالم عادية وثابتة وشفافة ومستقرة في التنافس السياسي رقم طول  
تجربة الانفتاح السياسي حيث يعتبر العجز على الدخول في أجواء الانتخابات  
الرئاسية على مقربة شهور قليلة منها أكبر دليل على ذلك.

• غياب الثقة بين الفاعلين السياسيين وفي مختلف القطاعات وبين الشعب  
والطبقة السياسية والعزوف الانتخابي وانتشار ظاهرة المال السياسي، وتراجع  
قيمة الفعل السياسي وهيبة وفاعلية المؤسسات المنتخبة بسبب استفحال وديمومة  
التزوير الانتخابي المعترف به لدى الجميع وخروج التنافس السياسي عن الدوائر  
والقواعد السياسية.

• ضعف مختلف المؤسسات المدنية للدولة الجزائرية واهتزاز مصداقيتها  
وقلة فاعليتها وعدم قدرتها على التعامل مع الأزمات بسبب التوسع في التولية  
بعيدا عن المعايير المهنية والكفاءة والاعتماد على الجهوية والمحسوبية والولاء  
الشخصي.

• انتشار وتعميم الفساد وتحوله إلى حالة دولية وبروز فضائح كبرى بين  
الحين والحين بما يسيء لسمعة الجزائر ويؤثر على ضعف الرقابة على الشأن  
العام وهشاشة المؤسسات الكفيلة بذلك.

• المخاطر التي تهدد أمن واستقرار الجزائر بالنظر للظروف الدولية والإقليمية  
المحيطة بها.

الأساس الخارجي وهو ما يتعلق بالتهديدات الإقليمية والدولية:

• المخططات الاستعمارية للسيطرة على خيارات ومقدرات الشعوب، وإمكانية  
وقوع الجزائر ضمن الدول المستهدفة في ثرواتها وسيادتها واستقرارها ووحدتها  
في حالة ضعفها وعدم القدرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي وضمان صلابته  
الجبهة الداخلية للأسباب المذكورة في الأسس الثلاثة السابقة.



• توتر الأوضاع الأمنية على طول الحدود الجزائرية ووجود تهديدات جادة في الجوار القريب والبعيد.

• التدخل الأجنبي لبعض الدول من أجل مصالحها في الصراعات المسلحة القائمة في مالي وليبيا والضغطات التي تمارس على الدولة الجزائرية في هذا الإطار.

• الأنشطة المتعلقة بالإرهاب والمخدرات وتجارة السلاح في منطقة الساحل وأثر ذلك على الأمن والاستقرار.

• مخاطر الهجرة غير الشرعية وضغوطات الدول الأوروبية لجعل الجزائر منطقة استقرار للنازحين من مختلف الدول الإفريقية جراء الفقر الشديد الذي تسبب فيه تلك الدول الأوروبية عبر سياسات الاستعمار القديم والجديد.

## ثانيا - المبادئ والضوابط الحاكمة في مبادرة التوافق الوطني

1. احترام مكونات الهوية الوطنية والنظام الديمقراطي الجمهوري والوحدة الوطنية وسيادة الشعب في اختياره والدولة الجزائرية في مواقفها وسياساتها.

2. احترام مؤسسات الدولة الجزائرية القائمة، وانخراط المبادرة ضمن المضامين الدستورية والآجال الانتخابية القانونية.

3. اعتماد التوافق الوطني كخيار جماعي حول المشترك الوطني على أساس التشاور والحوار والشفافية مع احترام الخصوصيات والتنوع السياسي والفكري والأيديولوجي.

4. اعتبار مبادرة التوافق الوطني مشروعا يتعلق بالأزمة يهدف إلى ضمان النجاح في الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التنمية الشاملة وتوفير الظروف المناسبة للانتقال إلى ظروف ديمقراطية أفضل يكون التنافس فيها نزيها يحقق الثقة والرضا لدى الجميع.

5. الحرص على استقرار الدولة والتعددية السياسية وحرية التعبير وتوسيع قاعدة الحكم وتمدين النظام السياسي وإبعاد الجيش عن التجاذبات الحزبية والسياسية.

6. إنجاز عمل ديمقراطي مشترك بين السلطة والمعارضة يمكن اعتباره جبهة وطنية صلبة وواسعة بعيدة عن النظرة الحزبية والمصلحية الضيقة.

7. توسيع مدى التشاور حول المبادرة بين الأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني الأساسية والاتصال الجماهيري الواسع بغرض دعمها واحتضانها.

8. اعتبار مبادرة التوافق الوطني مشروعا ممتدا في الزمن مرتبطا ببقاء الأزمة، واعتبار كل تطور سياسي هام أو استحقاق انتخابي قانوني فرصة مناسبة لعرضه على الشركاء وعلى المواطنين إلى أن يتحقق.

## ثالثا. العناصر الإيجابية المتاحة لإنجاح التوافق الوطني:

- الإجماع الحاصل على مستوى الطبقة السياسية بكل أطيافها في تقدير خطورة الصعوبات الاقتصادية القائمة والمتوقعة على الجبهة الاجتماعية وعلى استقرار البلد لا سيما في ظل التهديدات الدولية، وهو ما اتضح جليا في الاتصالات الأولية للتوافق الوطني.
- العلاقات الطيبة القائمة بين مختلف مكونات الطبقة السياسية على اختلاف توجهاتها السياسية والأيديولوجية واستقرار حالة التعايش والتكامل بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري.
- حصول الإجماع أو ما يشبه الإجماع حول ضرورة المحافظة على الاستقرار وحماية الوحدة الوطنية ونبذ الإرهاب والعنف بكل أشكاله.
- خلو الجزائر من الصراعات الدينية والإثنية وهامشية خطاب الكراهية وغياب الحدية في النقاشات القائمة على العموم في مسائل الاختلاف وتوفير مساحات مشتركة واسعة.
- تجربة الجزائريين في إدارة الخلاف والحصانة التي شكلتها سنوات المأساة الوطنية للمحافظة على أمن واستقرار البلد.
- وعي الشعب الجزائري وقدرته على التمييز بين المشاريع وتطلعه للحلول التي تخرجه من الأزمات وتحقق له تطلعاته المشروعة.

## رابعا. أطراف التوافق الوطني:

- رئيس الجمهورية المتوافق عليه، فهو من يقود التوافق الوطني بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية 2019.
- مؤسسات الدولة الجزائرية التي ستضطلع بتجسيد وحماية ومرافقة التوافق الوطني.
- الأحزاب والشخصيات السياسية بكل توجهاتها.
- النقابات والنخب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.
- الشعب الجزائري الحاضن للمبادرة في مختلف أنحاء الوطن.

## خامسا . فكرة وهدف التوافق الوطني:

باعتبار تعمق الأزمة وآثارها الاجتماعية المتوقعة وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تحقيق التنمية المرجوة واضطرار أي حكومة مستقبلية الى اتخاذ قرارات أليمة في الملف الاقتصادي يصعب على الشعب الجزائري تحمل آثارها مما يشكل بيئة خصبة لمختلف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لإضعاف أو تعويق أي حكومة تريد أن تتحمل مسؤولية تسيير الأزمة ، ولو كانت راشدة، لا سيما في حالة فقدان الثقة السائدة اليوم، لذلك وجب على الجميع الاتجاه إلى الحوار والتوافق بغرض تحقيق انتقال اقتصادي وسياسي آمن يكون في مصلحة البلد وفي مصلحة الجميع.

ذلك أن تحقيق الإقلاع الاقتصادي يحتاج إلى رؤية اقتصادية شاملة والتحلي بعناصر الحكم الرشيد، وإلى الوقت الكافي لظهور الآثار الإيجابية للتنمية وإلى فرص تمويلية واسعة، وإلى حالة استقرار اجتماعي دائمة، وعلى هذا الأساس تحتاج المرحلة المقبلة إلى توافق وطني يحقق هذا كله فيتفق فيه على رؤية وعناصر الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتحمل المشترك للمسؤولية في تطبيق الرؤية والإصلاحات ضمن عهدة كاملة على قاعدة النصوص الدستورية والمؤسسات الحالية. وبعد مرحلة التوافق تتم مواصلة مسيرة الرقي والتطور والازدهار ضمن التنافس السياسي الآمن والمثمر على أسس ديموقراطية صحيحة تحقق الرضا وتجسد الثقة في إطار دولة العدل والقانون وضمان الحريات وفي ظل الاستقرار الاقتصادي والبيئة المناسبة للاستثمار وتدفق رؤوس الأموال خارج المحروقات، بعيدا عن التوترات الاجتماعية الكبرى والصراعات المعيقة للتنمية والعيش الكريم.

## سادسا . عناصر التوافق الوطني:

1. المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية 2019 الذي يقود التوافق الوطني بعد نجاحه فيها.
2. رئيس الحكومة التوافقي الذي يجسد الرؤية الاقتصادية والإصلاحات السياسية المتوافق على أولوياتها.
3. تشكيل حكومة توافقية واسعة التمثيل تجمع بين الكفاءة والخبرة والرمزية السياسية.
4. قيام البرلمان بمرافقة الإصلاحات الاقتصادية وتشريع الإصلاحات

- السياسية وعلى رأسها اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات.
5. تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية تكون تحت إشراف الهيئة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات.
6. قيام الأحزاب والمنظمات بالترويج للتوافق الوطني وحماية قرارات الحكومة التوافقية شعبيا وشرح فوائده المستقبلية وآثاره الايجابية على معيشة المواطنين رغم الصعوبات الموضوعية المؤقتة والتوعية بالمقدرات الكبرى التي تملكها الجزائر خارج المحروقات والتبشير بإمكانية الوصول إلى تحقيق الأحلام المشروعة في الرقي والازدهار والعيش الكريم.
7. مواصلة حماية التوافق الوطني إلى غاية نهاية العهدة الرئاسية مهما كانت نتيجة الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2022.
8. قبيم "برنامج التوافق الوطني" عند نهاية العهدة الرئاسية والاتفاق على الآفاق المستقبلية بعده بما يثمنه ويحفظ ثماره.

## سابعا - مراحل الوصول إلى التوافق الوطني.

1. الحوار الثنائي حول أفكار التوافق الوطني مع الأحزاب والشخصيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وفحص مدى قابلية الأطراف لقبول الفكرة.
  2. إثراء وتدقيق عناصر التوافق بين الأطراف القابلة للفكرة.
  3. إعادة صياغة مبادرة التوافق الوطني وتوزيعها على الأطراف المعنية وفق مدخلات الحوار الثنائي الأولي.
  4. الإعلان عن مضمون المبادرة بالتفصيل ونشرها للرأي العام.
  5. تنظيم حملة وطنية شعبية للتوافق الوطني في مختلف الولايات.
  6. الاتفاق على رئيس الجمهورية التوافقي بالشكل الذي يتفق عليه الأطراف وذلك في حالة نجاح المبادرة بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2019.
  7. الاتفاق على رئيس الحكومة التوافقي في حالة نجاح المبادرة بمناسبة الانتخابات الرئاسية سنة 2019 بالشكل الذي يتفق عليه الأطراف.
  8. تنظيم ندوة سياسية للإعلان الرسمي عن ميثاق التوافق والدخول في إجراءاته وتجسيد مراحلها في حالة نجاح التوافق الوطني بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2019 بالشكل الذي يتفق عليه الأطراف.
- وفي حالة عدم حصول التوافق بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2019 ستقوم الحركة بما يلي:
- 1- تقييم الأسباب التي لم تسمح بتحقيق التوافق.
  - 2- تحدد موقفها الخاص من الانتخابات الرئاسية، وتجعل موضوعها المركزي

في هذه الانتخابات إذا شاركت فيها هو التوافق الوطني.  
3- تسعى مع مختلف الأطراف المعنية لمحاولة تحقيق الحد الأدنى من النزاهة والشفافية وشروط التنافسية، وبما يبقى فرص التوافق الوطني قائمة.  
4- تعود الحركة إلى طرح مبادرة التوافق الوطني بعد الانتخابات الرئاسية بالطريقة التي تناسب مع نتائج الانتخابات وتستمر في التمكين للتوافق الوطني بالطرق المواتية إلى غاية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.